البيان الختامي للندوة الحقوقية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الدوحة – 2 ديسمبر 2024

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، ندوة حقوقية عبر الإنترنت بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تحت عنوان:

(تداعيات إجراءات وقرارات دولة الاحتلال الإسرائيلية بحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة).

وقد شارك في الندوة رؤساء وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ونشطاء حقوقيون، وأعضاء من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب منظمات دولية وشركاء تضامنيين. استعرضت الندوة الأبعاد القانونية والسياسية والإنسانية الناتجة عن قرار الكنيست الإسرائيلي بحظر عمل الأونروا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أبرز التوصيات والمخرجات:

- وقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة منذ 14 شهراً.
- التأكيد على أن قرار دولة الاحتلال بحظر عمل الأونروا يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وخرقًا لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة "اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة" لعام 1946 وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، مع دعوة الأونروا للتمسك بمقرها الرئيسي في حي الشيخ جراح بالقدس وعدم التخلي عنه.
- التأكيد على رمزية الأونروا كهيئة دولية تعكس التزام المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة وفق القرارات الدولية، والتأكيد على أن استهداف الأونروا ليس مجرد استهداف لخدماتها الإنسانية، بل يحمل أبعادًا سياسية تهدف إلى تقويض حقوق اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء قضيتهم على المستوى الدولي. رفض أي محاولات للتخلي عن الأونروا أو استبدالها بمنظمات بديلة، لما يمثله ذلك من إضعاف للموقف القانوني المرتبط بوجود الأونروا ودورها الأساسي في حماية حقوق اللاجئين.
- دعوة المؤسسات الوطنية لحث دولها الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم دعم مالي وسياسي مستدام لوكالة الأونروا لضمان استمرار خدماتها الحيوية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم.
- حث المجتمع الدولي والمحاكم الدولية على اتخاذ خطوات حازمة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها بحق مؤسسات الأمم المتحدة، بما يشمل تقديم شكاوى قانونية استنادًا إلى قرارات

الأمم المتحدة ذات الصلة مثل القرار رقم 2730 لعام 2024، وتعزيز جهود الدول التي بدأت اتخاذ خطوات قانونية في هذا الاتجاه مثل النرويج.

- الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في استهداف مقدرات الأونروا والعاملين فيها، بما في ذلك مقتل 247 موظفًا من موظفيها في قطاع غزة، إضافة لمقتل المدنيين الذين كانوا يحتمون في مقراتها المحمية بموجب القانون الدولي، وضمان تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للعدالة ومحاسبتهم وفقًا للقانون الدولي.
- التأكيد على التداعيات الإنسانية الكارثية لقرار حظر الأونروا على ملايين اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، حيث يعتمد 65% من السكان على خدمات الوكالة.
- تنظيم حملات تضامنية وإعلامية دولية لزيادة الوعي بالتداعيات الإنسانية والقانونية للقرار الإسرائيلي بحظر الأونروا، مع التركيز على دورها الحيوي في حماية ودعم اللاجئين الفلسطينيين.
- تشجيع المؤسسات الوطنية على دعوة حكوماتها لتقديم مبادرات تضامن عملية مع الشعب الفلسطيني، والعمل على بناء تحالفات ضغط دولية لإلغاء القرار الإسرائيلي.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الأممية والإقليمية لتأمين الدعم اللازم للفلسطينيين، وضمان استمرار الخدمات المقدمة لهم مع استمرار حرب الإبادة الجماعية للفلسطينيين.
- إعداد مذكرة قانونية حقوقية باسم الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تستند إلى قرارات الأمم المتحدة وواقع الحال الميداني، يتم من خلالها مخاطبة الأجهزة الأممية والجهات الدبلوماسية للدول الغربية لتوضيح مخاطر قرار حظر الأونروا وآثاره الكارثية. وتوجيه رسالة إلى الدول العربية لحثها على الوقوف مع صمود الأونروا ودعمها ماليًا وسياسيًا لتغطية العجز المالي ومواجهة مخاطر هذا القرار.
- المطالبة بوقف جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة وضمان دخول المساعدات وبخاصة لوكالة الانروا وحماية المدنيين

الختام:

تؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية لمساندة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما يشمل حقه في تقرير المصير والعودة إلى دياره. وتدعو جميع الأطراف إلى العمل على مواجهة محاولات تفكيك الأونروا،

باعتبارها رمزًا دوليًا لدعم اللاجئين الفلسطينيين وضمان استمرار خدماتها كركيزة أساسية من ركائز الحق والعدالة الدولية.

ختامًا، تجدد الندوة دعوة المجتمع الدولي للتحرك العاجل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان حقوق الفلسطينيين في السلام والكرامة والعدالة.

الأمانة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

انتهى